بالقرب من خانيونس وتتألف من ٢٥٠ وحدة سكنية، والثانية بالقرب من مخيم الشاطىء . وبمقتضى هذه الخطة سيتم تفريغ حوالي ١٦،٠٠٠ شخص من سكان المخيمات لاشغال المنازل الجديدة بغرض تخفيف الكثافة السكانية لتسهيل السيطرة على القطاع . ومن الجدير بالذكر ان هنالك من بين المهتمين في مشاكل القطاع ، لا يكتفي بتخفيف الكثافةالسكانية في المخيمات ، بل يرى ان الحل الافضل يكمن في تخفيف الكثافة السكانية في القطاع برمته ، ويدعو الى « ايجاد وسائل لنقل جزء من سكان القطاع الى أماكن اخرى » اي الى الضفة الغربية والعريش . وهنالك طرف آخر يدعو الى ضرورة شطر القطاع الى شطرين سياسيا واداريا واقتصاديا بواسطة غرس مستوطنات في وسطه « الامر الذي يؤدي الى دمج القطاع باسرائيل » (هآرتس ٧١/١/٤) .

استغلال الايدي العربية العاملة : مثلما اقدمت اسرائيل على اتخاذ اجراءات لتكريس احتلالها للارض المحتلة ، وتسخير ثرواتها لخدمتها هي ، كذلك اقدمت على استغلال العامل العربي لصالح اقتصادها . وقبل التطرق الى وضع العمال العرب ، لا بد من الاشارة الى ان فكرة فتح باب العمل امام سكان المناطق المحتلة في اسرائيل كان يتنازعها تياران ، الاول يدعو الى فتح باب العمل تمشيا مع سياسة « الدمج الاقتصادي » التي ترسخ الاحتلال ويقف على رأسه وزير الدفاع موشيه ديان ، والثاني يدعو الى عدم السماح للعرب من سكان المناطق المحتلة بالعمل في اسرائيل « خشية تلويث العمل العبري » ويعارض سياسة « الدمج الاقتصادي » لتخوفه من ان يؤدي التكاثر الطبيعي لدى السكان العرب في نهاية الامر — اذا ما حدث تباطؤ في حركة الهجرة اليهودية — الى تحويل العرب من اقلية الى اكثرية ، ويقف على رأسه وزير المالية « بنحاس سبير » . وقد احتدم النقاش بين هذين التيارين في عام ١٩٦٨ الا ان الغلبة في نهاية المطاف كانت الى جانب التيار الاول .

ومن الجدير بالذكر انه كانت هنالك فرضية بقيت قائمة لمدة معينة بعد حرب حزيران تقول بأن المناطق المحتلة « ستشكل عبئا على الاقتصاد الاسرائيلي » الا ان هذه الفرضية انقلبت رأسا على عقب ، وحلت محلها حقيقة تقول بأن المناطق المحتلة عامل منعش للاقتصاد الاسرائيلي لاسباب عدة اهمها : ١ — استغلال اسرائيل لآبار البترول في سيناء ، ولثروات طبيعية اخرى . ٢ — فتح الباب امام المنتوجات الاسرائيلية في المناطق المحتلة . ٣ — تسخير الايدي العاملة العربية لخدمة الاقتصاد الاسرائيلي .

لم يفتح باب العمل في اسرائيل على مصراعيه أمام عمال المناطق المحتلة ، بسبب الصراع الذي دار بين جناحي سبير وديان ، الامر الذي دفع اللجنة الوزارية لشؤون المناطق المحتلة ايجاد حل وسط ، حين قررت في شهر آب عام ١٩٦٩ جعل الحد الاقصى للعمال العرب ٢٠ الفا، مع ان عدد العمال في تلك الفترة كان يناهز الـ ٢٧ الفا ، وفي شباط ١٩٧٠ ارتفع الحد الاقصى للعمال الى ٢٥ الفا ، وفي نهاية ١٩٧٠ وصل الى ٣٠ الفا ، وفي شهر آب ١٩٧١ قفز الى ٣٥ الفا ، أما في المدة الاخيرة فقد طرأ ارتفاع ملموس عليه ، فعندما استفسرت رئيسة الحكومة غولدا مئير اثناء اجتماعها بسكرتارية اللجنة الاقتصادية التابعة لكتلة « التجمع العمالي » عن عدد العمال العرب الذين يعملون في اسرائيل قيل لها : « بشكل رسمي ٤٢ الفا » .

ومن المعروف ان السلطات الاسرائيلية اشترطت عند تحديدها لعدد العمال العرب سلسلة من الاجراءات من بينها ، ان يتم تشغيل العمال العرب بواسطة « مكاتب العمل » التابعة للهستدروت ووفقا لقوانين العمل المعمول بها في اسرائيل ، وهذا يعني ان تتساوى معاشاتهم مع معاشات العمال اليهود ، وان يتم الدفع بواسطة مكتب العمل ، وان يأتي العمال العرب الى أماكن عملهم ويعودوا الى أماكن سكناهم برحلات منظمة .

للوهلة الاولى تبدو هذه الاجراءات بأنها تتسم بالانصاف ، الا انها تعتبر في الحقيقة عملية نهب منظمة للعمال العرب ، ذلك ان مكاتب العمل تقتطع حوالي ٤٠٪ من معاش العامل العربي على شكل ضرائب ، علاوة على اقتطاعها حوالي ١٠٪ مقابل رحلات السفر المنظمة . اي ان العامل العربي يتلقى من مكاتب العمل ٥٠٪ فقط من راتبه الاساسي او ما يعادل ٦٠٪ (اذا استثنينا تكاليف السفر) من معاش العامل اليهودي الذي تعود اليه الحسومات التي تقتطع من معاشه على شكل ايام